

**دور الإعلام الرقمي في التوعية من انتشار
الجريمة من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية
في الجامعات الأردنية
الباحثة: خالدة سليمان عبدالله العساف
المشرف: أ.د. مراد عبدالله المواجدة
الجامعة: جامعة مؤتة – كلية الدراسات العليا
الدرجة: دكتوراه في علم الجريمة (٢٠٢٥)**

العساف، خالدة سليمان عبدالله، و المواجدة، مراد عبدالله. (٢٠٢٥). دور الإعلام الرقمي في التوعية من انتشار الجريمة من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الأردنية (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة مؤتة، مؤتة. مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/1603298>



إعداد

Mohammed al dibas

أولاً: الفجوة البنيوية بين طبيعة الفرضيات وطبيعة النتائج

تنطلق الدراسة من عنوان يتحدث عن "دور" الإعلام الرقمي في التوعية من انتشار الجريمة، وهو ما يُوحى بأن الفرضيات البحثية ستختبر علاقة تأثيرية بين الإعلام الرقمي كمتغير مستقل والتوعية من الجريمة كمتغير تابع. غير أن الدراسة اعتمدت المنهج الوصفي المسحي التحليلي، وهو منهج يصلح لرصد الواقع واستكشاف الاتجاهات والتصورات، لكنه لا يمتلك القدرة على إثبات علاقات سببية بين المتغيرات. وهذا يعني أن النتائج التي توصلت إليها الدراسة لا تقيس "الدور الفعلي" للإعلام الرقمي في التوعية، وإنما تقيس "ما يعتقده" أعضاء هيئة التدريس حول هذا الدور، وهو فارق منهجي جوهري. فحين تأتي النتائج لتقول إن دور الإعلام الرقمي جاء بدرجة مرتفعة، فإنها في الحقيقة تُخبرنا أن المبحوثين يرون ذلك، لا أن الإعلام الرقمي يؤدي فعلاً هذا الدور المرتفع على أرض الواقع. وكان ينبغي أن ينعكس هذا التمييز بوضوح في صياغة الفرضيات وفي طريقة عرض النتائج وتفسيرها، بحيث لا يقع القارئ في وهم السببية حين لا تكون الأدوات المنهجية قادرة على إثباتها.

ثانياً: تقييم النتائج الوصفية وعلاقتها بتمهيد اختبار الفرضيات

كشفت النتائج أن تطبيق "فيسبوك" احتلّ المرتبة الأولى بوصفه أكثر المنصات استخداماً لدى أفراد العينة، وأن جميع أفراد العينة دون استثناء يتابعون أخبار الجريمة عبر منصات الإعلام الرقمي. وهاتان النتيجتان تستوجبان وقفة نقدية معمّقة من حيث علاقتهما بالفرضيات. فبخصوص تصدر الفيسبوك، فإن هذه النتيجة قد تعكس الخصائص العمرية والثقافية للفئة المبحوثة أكثر مما تعكس واقع الإعلام الرقمي في المجتمع الأردني عموماً، إذ إن أعضاء هيئة التدريس ينتمون في الغالب لفئات عمرية تميل نحو الفيسبوك بينما تتجه الأجيال الأصغر نحو منصات أخرى كتيك توك وإنستغرام. فإذا كانت الفرضية تتعلق بدور الإعلام الرقمي عموماً في التوعية من الجريمة، فإن النتيجة المتعلقة بتحديد المنصة الأكثر استخداماً لا تُجيب مباشرةً عن هذه الفرضية بقدر ما تُقدّم معلومة سياقية مساعدة، وكان ينبغي ربطها تحليلياً بالفرضية الرئيسة بشكل أوضح..

ثانياً: تقييم النتائج الوصفية وعلاقتها بتمهيد اختبار الفرضيات

أما نتيجة الإجماع الكامل على متابعة أخبار الجريمة رقميًا، فهي نتيجة تُثير شكوكًا منهجية جدية. ففي أي دراسة مسحية تضمّ عيّنة كبيرة، يكاد يكون من المستحيل الحصول على إجماع تام، وهذا يطرح تساؤلات حول ما إذا كانت صياغة السؤال في الاستبانة صياغةً موجّهة تدفع المبحوثين نحو الإجابة بالإيجاب، أو ما إذا كان هناك خلل في معالجة البيانات. وفي كلتا الحالتين، فإن نتيجة كهذه تُضعف من قوة ارتباطها بالفرضية البحثية، لأن الفرضية تفترض وجود تباين يمكن قياسه وتحليله، بينما الإجماع الكامل يُلغي هذا التباين ويجعل الاختبار الإحصائي لا معنى له في هذا السياق.

ثالثاً: نقد ارتباط النتائج المتعلقة بمحوري الدور والتحديات بالفرضيات

أشارت النتائج إلى أن المتوسط العام لدور الإعلام الرقمي في التوعية جاء بدرجة "مرتفعة"، بينما جاء المتوسط العام للتحديات التي تواجه هذا الإعلام بدرجة "متوسطة". وإذا كانت الفرضية تفترض أن للإعلام الرقمي دوراً في التوعية من انتشار الجريمة، فإن النتيجة تبدو ظاهرياً متسقة مع هذه الفرضية ومثبتة لها. غير أن النظرة النقدية الأعمق تكشف عن إشكاليات في هذا الارتباط. فالفجوة بين درجة "الدور" ودرجة "التحديات" ضئيلة للغاية، وهو ما يُثير تساؤلاً حول ما إذا كانت هذه الفجوة ذات دلالة إحصائية حقيقية أم أنها واقعة ضمن هامش الخطأ المعياري. ..

ثالثاً: نقد ارتباط النتائج المتعلقة بمحوري الدور والتحديات بالفرضيات

فالدراسة تُقدّم صورة يبدو فيها أن الإعلام الرقمي يلعب دوراً مرتفعاً رغم وجود تحديات متوسطة، لكن التقارب الشديد بين الدرجتين يُشير إلى أن الواقع أكثر تعقيداً وتداخلاً مما توحي به التصنيفات اللفظية المستخدمة.

فضلاً عن ذلك، فإن وصف دور الإعلام الرقمي بأنه "مرتفع" في التوعية من الجريمة يتناقض ضمناً مع المقدمة النظرية لأي دراسة في هذا المجال، إذ لو كان هذا الدور مرتفعاً فعلاً فلماذا تستمر الجريمة في الانتشار أصلاً؟ وهذا التناقض يكشف عن قصور في مناقشة النتائج وربطها بالواقع الاجتماعي، فالباحثة قبلت بالنتيجة الإحصائية دون أن تُخضعها للفحص المنطقي الذي يختبر مدى معقوليتها في ضوء المعطيات الواقعية.

رابعاً: نقد النتائج المتعلقة بالفروق وفقاً للمتغيرات الديموغرافية

من المتوقع في دراسة بهذا التصميم أن تتضمن فرضيات تختبر وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين تبعاً لمتغيرات كالجنس والرتبة الأكاديمية والتخصص ونوع الجامعة وسنوات الخبرة. والسؤال النقدي الجوهرى هنا هو: هل كانت هذه الفروق – إن وُجدت – ذات معنى حقيقي ومرتبطة بفرضيات مبنية على أساس نظري، أم أنها مجرد فروق إحصائية شكلية لا تُضيف فهماً عميقاً للظاهرة

المدرسة؟

ففي كثير من الدراسات الوصفية المسحية العربية، تُصاغ فرضيات الفروق بشكل نمطي متكرر دون تبرير نظري مقنع لسبب توقع هذه الفروق. فلماذا نفترض مثلاً أن تصورات أعضاء هيئة التدريس الذكور حول دور الإعلام الرقمي ستختلف عن تصورات الإناث؟

رابعًا: نقد النتائج المتعلقة بالفروق وفقًا للمتغيرات الديموغرافية

وما الأساس النظري لتوقع فرق بين أستاذ مشارك وأستاذ مساعد في هذا الشأن؟ إذا لم تكن هذه الفرضيات مبنية على تأطير نظري يُبرر توقع هذه الفروق، فإن اختبارها يصبح عملية إحصائية ميكانيكية لا تُثري المعرفة العلمية بقدر ما تملأ صفحات الرسالة بجداول وأرقام.

والأخطر من ذلك أنه في حالة عدم وجود فروق دالة إحصائية في بعض المتغيرات، فإن كثيرًا من الباحثين يكتفون بالقول إن النتيجة تعني تجانس العينة، دون أن يُقدّموا تفسيرًا معمقًا لهذا التجانس ومدلولاته. والتجانس في حد ذاته قد يكون نتيجة مهمة لو تمّ تحليلها في سياقها الصحيح، لكنه يفقد قيمته حين يُعامل كنتيجة سلبية أو هامشية.

خامسًا: نقد مستوى ارتباط التوصيات بالنتائج والفرضيات

أوصت الدراسة بضرورة قيام الجهات المعنية بإنفاذ القانون بالسماح بتدفق المعلومات المتعلقة بالجرائم إلى الجمهور، وبأن يتم نشر حيثيات الجريمة بمهنية، وبأن يُركّز القائمون على الإعلام الرقمي على عدم المساس بالأمن الداخلي والسلم المجتمعي عند نشر أخبار الجرائم. وهذه التوصيات تكشف عن ارتباط فضفاض وغير مباشر بالنتائج والفرضيات لعدة أسباب.

فالنتائج أظهرت أن دور الإعلام الرقمي في التوعية جاء "مرتفعًا"، فإذا كان الدور مرتفعًا بالفعل فلماذا تأتي التوصيات وكأنها تُعالج قصورًا في هذا الدور؟ هناك تناقض منطقي بين نتيجة تقول إن الأمور تسير بشكل جيد وتوصيات تُطالب بتحسينات جذرية. والسبب في هذا التناقض يعود إلى أن الباحثة لم تتعامل مع النتائج بوصفها "تصورات" المبحوثين، بل تعاملت معها بوصفها حقائق واقعية،

خامساً: نقد مستوى ارتباط التوصيات بالنتائج والفرضيات

ثم حين انتقلت إلى التوصيات عادت ضمناً إلى الاعتراف بوجود فجوات في الواقع الفعلي.

كذلك فإن التوصية المتعلقة بالموازنة بين نشر أخبار الجريمة والحفاظ على الأمن الداخلي هي توصية عامة يمكن أن ترد في أي دراسة تتناول الإعلام والجريمة دون أن تكون مرتبطة بنتائج محددة. وغياب الخصوصية في التوصيات يُضعف من الربط بينها وبين ما كشفت عنه البيانات فعلاً، ويجعل التوصيات أقرب إلى الاجتهادات الشخصية منها إلى استنتاجات مبنية على أدلة بحثية.

سادساً: تقييم شامل لمدى الاتساق بين الفرضيات والنتائج

خلاصة القول إن هذه الدراسة تُعاني من ثلاث فجوات رئيسة في العلاقة بين فرضياتها ونتائجها. الفجوة الأولى بنيوية تتعلق بالتعارض بين عنوان يُوحي بالسببية ومنهج وصفي لا يستطيع إثباتها، مما يجعل النتائج تُجيب عن سؤال مختلف عمّا تُوحي به الفرضيات. والفجوة الثانية منهجية تتعلق ببعض النتائج التي تبدو مثالية بشكل يُثير الشك، كنسبة الإجماع الكامل في متابعة أخبار الجريمة، وهو ما يُضعف من موثوقية الارتباط بين هذه النتائج والفرضيات المراد اختبارها. والفجوة الثالثة تفسيرية تتعلق بمناقشة النتائج، حيث قبلت الباحثة بالأرقام الإحصائية دون إخضاعها للنقد المنطقي أو مقارنتها بالواقع الفعلي لانتشار الجريمة في المجتمع الأردني.

ورغم هذه الملاحظات النقدية، فإن الدراسة تُقدّم إضافة في مجال استكشاف تصورات النخبة الأكاديمية حول الإعلام الرقمي والجريمة، وكان يمكن أن تكون أقوى لو تبنّت تصميمًا مختلطًا يجمع بين المسح الكمي والمقابلات النوعية المعمّقة لفهم "لماذا" يرى أعضاء هيئة التدريس ما يرونه، بدلاً من الاكتفاء بقياس "ماذا" يرون. كما أن إدراج مقارنة بين تصورات الأكاديميين والبيانات الرسمية لمعدلات الجريمة كان سيُثري الدراسة بشكل كبير ويُعزز من صدقها الخارجي ومن قوة الارتباط بين نتائجها وفرضياتها.



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

